

مغالطة المصادرة على المطلوب

دراسة نظرية تطبيقية

دكتورة/ إيمان بنت عبد الله بن عبد الواحد الخميس

أستاذ مساعد - قسم أصول الفقه - كلية الشريعة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الملخص:

مغالطة المصادرة على المطلوب دراسة نظرية تطبيقية

علماء أصول الفقه قد عنوا بعلم الجدل وبرعوا في استثمار قوانينه في تقرير جملة من المسائل الأصولية ، وهذا البحث بصدد عرض وإيضاح أحد المفاهيم الجدلية التي تتردد في ثنايا كلام الأصوليين -وهي مغالطة المصادرة على المطلوب- مع بيان شيء عن مجالها التطبيقي في واقع كلام الأصوليين أنفسهم ، وتظهر أهمية الدراسة في أنها كاشفة لهذا المصطلح الجدلي ومؤصلة له بتحرير معناه ، وبيان أقسامه، وأوجه الرد عليه وتطبيقاته.

Abstract:

The Fallacy of begging the question

A theoretical practical study

The Scientists of Islamic jurisprudence have interested in science of controversy and have mastered in investing in their laws to determine a number of jurisprudence issues. This research views and explains one of the controversial concepts, which presents in the speech of the scientists of Islamic jurisprudence, the fallacy of begging the question with some clarification of the practical area in the speech of the scientists of Islamic jurisprudence themselves. The importance of the study stems from revealing and rooting the meaning of that controversial term, clarifying its parts, responses, and applications.

المقدمة:

الحمد لله على كثير فضله وعظيم آلائه، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم رسله وأنبيائه. وبعد:

فإن لعلم الجدل امتزاج بعلم أصول الفقه لا يخفى على الناظرين فيه، حتى عده بعض الأصوليين أصول فقه خاص؛ فقال الطوفي في تحقيق العلاقة بين علم الجدل وعلم أصول الفقه "واعلم أن مادة الجدل أصول الفقه من حيث هي، إذ نسبتها إليها نسبة معرفة نظم الشعر إلى معرفة أصل اللغة؛ فالجدل إذن أصول فقه خاص"^(١)، ثم إن الأصوليين قد عنوا بعلم الجدل وبرعوا في استثمار قوانينه في تقرير جملة من المسائل الأصولية، وهذا البحث بصدده عرض وإيضاح أحد المفاهيم الجدلية التي تتردد في ثنايا كلام الأصوليين - وهي مغالطة المصادرة على المطلوب - مع بيان شيء عن مجالها التطبيقي في واقع كلام الأصوليين أنفسهم.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

- (١) حضور هذا المصطلح في الجدل لأصولي فالحاجة قائمة إلى تأصيله بتحرير معناه عند الأصوليين، وبيان أقسامه، وأوجه الرد عليه وغير ذلك.
- (٢) أن له أثراً واضحاً في تضعيف ورد الاستدلالات والمناقشات، فالحاجة قائمة إلى بيان قوة الاعتماد عليه.
- (٣) أن هذا الموضوع يمثل حلقة في سلسلة من الدراسات التي اهتمت بخدمة بعض المصطلحات الواردة في ثنايا الجدل الأصولي.

أهداف الموضوع:

- (١) دراسة الجوانب النظرية التأصيلية لمفهوم المصادرة على المطلوب.
- (٢) النظر في واقع استعمال الأصوليين لهذا المفهوم في جدلهم الدائر لتقرير مسائل أصول الفقه.

الدراسات السابقة:

لم أجد بعد البحث والاستقصاء من كتب في هذا الموضوع كتابة وافية ضمناً أو استقلالاً.

خطة البحث:

- يتألف هذا البحث من مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة.
- أما المقدمة: فتضمنت أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهداف الموضوع، والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهجه.
- التمهيد: بيان حقيقة المغالطة، وفيه ثلاثة مطالب:
 - المطلب الأول: تعريف المغالطة لغة واصطلاحاً
 - المطلب الثاني: أهمية معرفة المغالطات
 - المطلب الثالث: أسباب الوقوع في الغلط.
- الفصل الأول: بيان مغالطة المصادرة على المطلوب، وفيه ثلاثة مباحث:
 - المبحث الأول: التعريف بالمصادرة على المطلوب، وفيه مطلبان:
 - المطلب الأول: تعريف المصادرة لغة واصطلاحاً.
 - المطلب الثاني: علاقة المصادرة بالألفاظ ذات الصلة.
 - المبحث الثاني: أقسام المصادرة على المطلوب.
 - المبحث الثالث: أثر المصادرة على المطلوب وأوجه الرد على المصادر، وفيه مطلبان:
 - المطلب الأول: أثر المصادرة على المطلوب.
 - المطلب الثاني: أوجه الرد على المصادر.
- الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لمفهوم المصادرة على المطلوب عند الأصوليين، وفيه سبعة مباحث:
 - المبحث الأول: كون المندوب مأموراً به.
 - المبحث الثاني: فعل المأمور هل يوجب الإجزاء.
 - المبحث الثالث: حكم العمل بخبر الواحد
 - المبحث الرابع: حجية الإجماع.
 - المبحث الخامس: حجية الإلهام.
 - المبحث السادس: دلالة الأمر على التكرار
 - المبحث السابع: دلالة الأمر على الفور
 - الخاتمة.

• قائمة المصادر والمراجع

منهج البحث:

سرتُ في البحث على منهج يتلخص فيما يأتي:

- (١) الاعتماد على المصادر الأصلية في البحث.
 - (٢) عزو نصوص العلماء إلى كتبهم مباشرة، إلا إن تعذر ذلك فأحيل بالواسطة.
 - (٣) عزو الآيات القرآنية ببيان اسم السورة ورقم الآيات.
 - (٤) تخريج الأحاديث والآثار الواردة في صلب البحث من مصادرها من كتب السنة، والاكتفاء بالصحيحين أو أحدهما إن كان الحديث فيهما أو في أحدهما، وإلا خرّجتها من المصادر الأخرى المعتمدة، مع ذكر ما قاله أهل الحديث فيها.
 - (٥) اكتفيت في الجانب التطبيقي ببعض المسائل التي ورد فيها لفظ المصادرة على المطلوب، دون غيرها من الألفاظ؛ لأن الهدف من هذا البحث هو تجلية هذا المفهوم دون تتبع مواضعه عند الأصوليين.
- وأسأل الله التوفيق والسداد، إنه سميع مجيب، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

التمهيد

بيان حقيقة المغالطة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

تعريف المغالطة لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف المغالطة لغة:

مصدر مفاعلة من غَالَطَ، يقال غَالَطَ يُغَالِطُ، مُغَالِطَةٌ، فهو مُغَالِطٌ، والمفعول مُغَالِطٌ. وجمعها: مغالطات.

جاء في المعجم الغني: "مغالطة: الجمع مغالطات، مصدر غَالَطَ، (في كلامه مغالطة): في كلامه محاولة للإيقاع في الخطأ"^(١). ومادة الكلمة من غلط.

جاء في الصحاح: "غَلِطَ في الأمر يَغْلُطُ غَلْطاً، وأَغْلَطَهُ غيره. والعرب تقول غلط في منطقة، وغلت في الحساب، وبعضهم يجعلهما لغتين بمعنى. وغالطه مُغَالِطَةٌ. والتغليط: أن تقول للرجل: غلطت"^(٢).

قال الزبيدي: "الغلط: أن تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه"^(٣). ويقال: غلط وأغلوطه، وهي ما يغلط به من المسائل^(٤)، وجمع الغلط أغاليط^(٥)، وجمع أغلوطه أغلوطات.

قال ابن الأثير: "فأما الأغلوطات فهي جمع أغلوطه، أفعولة، من الغلط، كالأحداث والأعجوبة"^(٦).

ثانياً: تعريف المغالطة اصطلاحاً: عرفت المغالطة بتعريفات عدة:

فقال ابن سينا: "أن يكون المدعى قياساً ليس بقياس في صورته وهو أن لا يكون على سبيل شكل منتج، أو ينتج غير المطلوب"^(٧).

وجاء في ضوابط المعرفة والاستدلال: "أن تكون مقدمات الحجة قائمة على خطأ مقصود مغلف بما يوهم أنه حق، من أجل التمويه والتضليل"^(٨).

وقيل: هي قياس فاسد إما من جهة الصورة وإما من جهة المادة"^(٩).

وقيل: هي "المركبة من مقدمات شبيهة بالحق ولا يكون حقاً"^(١٠).

وقيل: هي "حجة تبدأ بمقدمتين صادقتين وتؤدي إلى نتيجة مرفوضة رغم مطابقتها لقواعد الاستدلال الصورية"^(١٢)

وقيل: هي "استدلال خاطئ يقع فيه المرء بدون قصد إلى تضليل غيره"^(١٣).

ويلحظ من التعريفات السابقة جملة من الأمور:

الأول: أن هذه التعريفات كلها تعريفات فلسفية أو معجمية ولم تحظ المغالطة بتعريف لها في كتب الأصوليين - فيما اطلعت عليه - مع ورود هذا المصطلح عندهم كثيراً، وربما أنهم اكتفوا بما رأوا من وضوحه في الأذهان عن تعريفه، خاصة مع توافر المعنى اللغوي للمغالطة مع المعنى الاصطلاحي لها، وتوغل المنطق وعلم الجدل في كثير من مؤلفاتهم وحضور مصطلحاته بل ومشاركة جهابذة من الأصوليين في التأليف فيه بين رسالة مستقلة في هذا العلم، أو شروح وملخصات ودراسات للكتب المشهورة فيه^(١٤).

الثاني: أن التعريفات اجتمعت في تعريف المغالطة بأنها استدلالات تشبه الحق باعتبار ظاهرها الموحى بمطابقتها لطرائق وقواعد الاستدلال وصياغتها على هيئة أقيسة، كما اجتمعت على أنها فاسدة وخاطئة ولا تؤدي المطلوب.

الثالث: اختلفت الاتجاهات في تعمد الخطأ في المغالطة ووجود قصد التضليل.

والذي يظهر أن وجود قصد التضليل فيها أقرب من حيث اللغة العربية بالنظر إلى البناء على وزن المفاعلة ففرق في اللغة العربية بين الغلط والمغالطة.

جاء في لسان العرب: "قال الليث: الغلطُ كُلُّ شَيْءٍ يَغِيَا الْإِنْسَانَ عَنْ جِهَةِ صَوَابِهِ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ"^(١٥).

وهي في ترجمتها من اللفظ الافرنجي مشتقة من (fallax) بمعنى المخادعة، فربما هذا يدعم الاتجاه الذي يجعل قصد التضليل لازماً للمخادعة والله أعلم^(١٦).

ويؤيد هذا الاتجاه د. يعقوب الباحسين؛ حيث قال: "وننبه إلى أن الغلط في الاستدلال قد يكون متعمداً ومقصوداً للمستدل وحينئذ يسمونه مغالطة أو أغلوطة، أما الغلط، فهو خاص بما ليس مقصوداً أو متعمداً"^(١٧).

المطلب الثاني: أهمية معرفة المغالطات

إن في دراسة صناعة المغالطة أهمية كبرى تظهر في أمور:
أولاً: إن معرفة المغالطات وأنواعها تمكن الباحث من النجاة من الوقوع في الغلط فيحفظ نفسه من الباطل، لأنه إذا عرف مثرات الغلط ومدخل المغالطات يعرف الطريق إلى الهرب منها.
وقد قيل:

عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه
ومن لا يعرف الشر من الناس يقع فيه^(١٨)

ثانياً: إن معرفتها تمكن من المدافعة والمحاجة على الوجه السليم.
وعلى هذا ففائدة الباحث من تعلم صناعة المغالطة كفاءة الطبيب في تعلمه للسموم وخواصها، فإنه يتمكن بذلك من الاحتراز منها، ويستطيع أن يأمر غيره بالاحتراز ويداوي من يتناولها بحسن الرد والافحام^(١٩).

قال الدكتور يعقوب الباحسين: "من غير الكافي في تمييز الحق أن نحدد شروطه بل لابد أيضاً ليكون التمييز واضحاً كل الوضوح أن نبين أين يكون الغلط"^(٢٠).
ويقول الفيلسوف الفرنسي مالبرانش: "لا يكفي أن يقال أن العقل قاصر، بل لابد من إشعاره بما هو عليه من قصور، ولا يكفي أن يقال: إنه عرضة للخطأ، بل يجب أن يكشف له عن حقيقة هذا الخطأ"^(٢١).

ثالثاً: المغالطة بمعنى تعدد التعليل قد تقع عن قصد صحيح لمصلحة محمودة، مثل اختبار الخصم أو الطالب لامتحان معرفته.

المطلب الثالث: أسباب الوقوع في الغلط

لما كانت مثرات الغلط متجددة وغير منحصرة، فقد اجتهد النظار في تلمس مواضعها، وقسموها بناء على ملاحظتهم لها، ومن أشار إلى تقسيمها جملة من العلماء كأرسطو وابن سينا وغيرهم؛ فقسموا الأغاليط إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: الأغاليط في القول

وهي ما كان الغلط فيها من جهة اللفظ -وتسمى: الأغاليط اللفظية- سواء كان اللفظ مفرداً أو مركباً.

فمن الأول: وهو الأغاليط في اللفظ المفرد، الاشتراك في اللفظ، والاشتباه بسبب اتحاد الشكل، أو الاشتباه بسبب اختلاف الإعراب والإعجام وغير ذلك.

ومن الثاني: وهو المغالطات في اللفظ المركب، الممارسة وهي ما تكون المغالطة في نفس تركيب الألفاظ، وذلك فيما إذا لم يكن هناك اشتراك في نفس الألفاظ ولا اشتباه فيها ولكن الاشتراك والاشتباه حصل نتيجة التركيب والتأليف، ومن هذا: التورية وغيره مما يذكر في أنواع البديع.

ومنه أيضا أغلوطة التركيب الناتجة عن تركيب الأقوال مع بعضها، وأغلوطة التقسيم الناتجة عن تحليل الأقوال.

القسم الثاني: الأغاليط خارج القول

وهي كل مغالطة غير لفظية -وتسمى: الأغاليط المعنوية، وهي على أنواع كثيرة منها:

(١) تجاهل المطلوب أو إثبات غير المطلوب وذلك كأن يورد كلام الخصم على غير مراده ثم يبرهن على بطلانه.

(٢) وضع ماليس علة علة.

(٣) الإيهام بجمع المسائل في مسألة واحدة.

(٤) التعميم والانتقال مما هو صادق بشرط إلى ما هو صادق إطلاقا.

(٥) المصادرة على المطلوب^(٢٢)، وسنتناولها في هذا البحث بالتفصيل إن شاء الله ببيان معناها وأقسامها وأثرها والرد عليها وتطبيقاتها عند الأصوليين.

وممن تطرق لتقسيم الأغاليط من الأصوليين ابن عقيل في كتابه الواضح؛ وقد جعلها على ضربين:

أحدهما: الإخراج عن السؤال أو الجواب، وقد تقدم معنا في تقسيم أرسطو أنه من الأغاليط التي هي من خارج القول.

والآخر: الإيقاع للاشتراك في الكلام على خلاف ما يسبق إلى الأفهام. وهو عند أرسطو مندرج في أغاليط القول أو الأغاليط اللفظية^(٢٣).

المبحث الأول

التعريف بالمصادرة على المطلوب

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف المصادرة لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف المصادرة لغة:

مصدر مفاعلة من صَادَرَ، ويأتي لمعان عدة منها: الرجوع، والانصراف، والصيرورة إلى الشيء.

جاء في لسان العرب: "قَوْلُهُ تَعَالَى: (حَتَّى يَصْدِرَ الرَّعَاءُ)^(٢٤)؛ أَي يَرْجِعُوا مِنْ سَقِيهِمْ، وَمَنْ قرَأَ (يُصْدِرُ) أَرَادَ يَرْثُونَ مَوَاشِيَهُمْ، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: (يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا)^(٢٥)؛ أَي يَرْجِعُونَ. يُقَالُ: صَدَرَ الْقَوْمُ عَنِ الْمَكَانِ أَي رَجَعُوا عَنْهُ، وَصَدَرُوا إِلَى الْمَكَانِ صَارُوا إِلَيْهِ"^(٢٦).

وجاء في تاج العروس: "الصَّادِرُ: الْمُنْصَرِفُ"^(٢٧).

ثانياً: تعريف المصادرة في الاصطلاح:

عرفت المصادرة بتعريفات متقاربة في معناها وإن اختلفت ألفاظها:

فقال الجرجاني: "أن يكون المطلوب وبعض مقدماته شيئاً واحداً"^(٢٨).

وعرفها العضد الإيجي بأنها: "جعل النتيجة مقدمة من مقدمات البرهان بتغيير ما"^(٢٩).

وعرفها ابن تيمية بأنها: "جعل المطلوب مقدمة في إثبات نفسه بعبارة أخرى"^(٣٠).

وقال الرهوني هي: "جعل النتيجة مقدمة بتغيير في اللفظ"^(٣١).

وقال المناوي: "هي أن تجعل النتيجة جزء القياس"^(٣٢).

وعرفها الشنقيطي بأنها: "جعل نتيجة الدليل هي إحدى مقدمات الدليل بتغيير في اللفظ

يكون سبباً لتوهم المغايرة بين النتيجة والمقدمة"^(٣٣).

وعرفها عبد الرحمن بن حبنكة بأنها: "جعل نتيجة الدليل نفس مقدمة من مقدماته مع

تغيير في اللفظ يوهم فيه المستدل التغاير بينهما في المعنى"^(٣٤).

وعرفها عبد الرحمن بدوي: "المصادرة على المطلوب: أن تتخذ من المطلوب البرهنة

عليه مبدأً للبرهان، وذلك بأن تضع في المقدمات ما يجب علينا أن نثبتته في النتيجة

فتفسد البرهنة"^(٣٥).

وجاء في جامع العلوم في اصطلاحات الفنون أنها: "جعل المدعي عين الدليل أو جزءه

مثلاً لا كون الدليل مستلزماً له"^(٣٦).

وجاء في المعجم الفلسفي: "أن يجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس يراد به إنتاجه"^(٣٧).

وقيل أنها سميت مصادرات: لأنه يصدر بها المسائل التي تتوقف عليها^(٣٨)، وربما أنها مأخوذة من الرجوع لغة إذ حقيقتها رجوع في الاستدلال على ذات الأمر المراد إثباته ابتداء.

المطلب الثاني: علاقة المصادرة بالألفاظ ذات الصلة

العلاقة بين المصادرة على المطلوب والاستدلال بمحل النزاع:

تنقسم المصادرة إلى أنواع، ومن أنواعها: أن يكون المدعى هو عين الدليل أو أن يكون المدعى هو جزء الدليل، وهذا فيما يظهر هو ما يسميه الأصوليون الاستدلال بمحل النزاع.

وتزيد المصادرة في قسمين لا يظهر أنهما استدلال في محل النزاع بشكل مباشر أو مطرد مع ما فيهما من الدور، وعليه فالذي يظهر أن العلاقة بين المصادرة على المطلوب والاستدلال بمحل النزاع هي عموم وخصوص مطلق، فكل استدلال في محل النزاع هو مصادرة على المطلوب دون العكس.

العلاقة بين المصادرة على المطلوب والدور:

المصادرة دور في الاستدلال ويسميتها بعض العلماء قياس دوري، أو دليل دوري^(٣٩). إذ يتوقف في معرفة النتيجة على معرفة الدليل ويتوقف فيه معرفة الدليل على معرفة النتيجة.

قال ابن تيمية: "ولا تثبت دلالاته على ذلك المعنى حتى يثبت أن المتقدم دليل على ترتيب المجموع. وهذا هو الدور وهو مصادرة على المطلوب فإنه جعل المطلوب مقدمة في إثبات نفسه"^(٤٠).

قال التفنيزاني: "جعل النتيجة مقدمة من مقدمتي البرهان بتغيير ما ويسمى مصادرة على المطلوب مثل هذا نقلة وكل نقلة حركة فهذا حركة، ومن هذا القبيل الأمور المتضايقة مثل هذا ابن لأنه نو أب وكل ذي أب ابن وكل قياس دوري وهو ما يتوقف ثبوت إحدى مقدمتيه على ثبوت النتيجة بمرتبة أو بمراتب"^(٤١).

وليس كل دور مصادرة فالدور يأتي في الأدلة والأقوال الشارحة ويأتي بأنواع أخرى؛ فبينهما عموم وخصوص مطلق فكل مصادرة هي دور دون العكس والله أعلم.

المبحث الثاني

أقسام المصادرة على المطلوب

تنقسم المصادرة إلى أربعة أنواع وهي:

(١) أن يكون المدعى هو عين الدليل وهو ما يسميه الأصوليون الاستدلال بمحل النزاع في المسألة^(٤٢).

(٢) أن يكون المدعى جزء الدليل، وهو أيضا استدلال بمحل النزاع في جزء منه.

(٣) أن يكون المدعى موقوفا عليه صحة الدليل.

(٤) أن يكون المدعى موقوفا عليه صحة جزء الدليل.

قال التهانوي: "المصادرة على المطلوب أربعة أوجه: الأول أن يكون المدعى عين الدليل، والثاني أن يكون المدعى جزء الدليل، والثالث أن يكون المدعى موقوفا عليه صحة الدليل، والرابع أن يكون موقوفا عليه صحة جزء الدليل"^(٤٣).

ويمكن تقسيمها أيضا بحسب الظهور والخفاء؛ فالمصادرة الظاهرة: ما كانت واضحة ووقعت في القياس البسيط، ومصادرة خفية: ومحلها الأفيسة المركبة، فبعد النتيجة فيها نتيجة لطول المقدمات يجعلها أخفى فيتحقق التضليل بها^(٤٤).

المبحث الثالث

أثر المصادرة على المطلوب، وأوجه الرد على المصادر

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر المصادرة على المطلوب

الأصل في البرهان أن يكون أوضح وأوثق معرفة مما يراد البرهنة عليه والمصادرة على المطلوب لا تنتج هذا الاتجاه، فهي موهمة بالتجديد وليست كذلك. قال ابن تيمية: "وكثيراً ما يستعملها هذا الجدلي في أغاليطه بل كثيراً من الأغاليط إنما تروج بها فإنه يُغَيَّرُ العبارة ويكثر الأقسام ويُطِيلُ المقدمات ويجعل الشيء مقدماً في إثبات نفسه من حيث لا يشعر الغبي فافطن لهذا المعنى"^(٤٥).

جاء في حاشية التفازاني: "من الخطأ المعنوي: (جعل النتيجة مقدمة من مقدمتي البرهان بتغيير ما) وإنما اعتبر التغيير بوجه ما ليقع الالتباس"^(٤٦).

وقد عدها د. عبد الرحمن بدوي من عيوب القياس ومفاسدات البرهان ؛ فقال: "المصادرة على المطلوب: أن تتخذ من المطلوب البرهنة عليه مبدأ للبرهان، وذلك بأن تضع في المقدمات ما يجب علينا أن نثبتته في النتيجة فتفسد البرهنة... والقياس يفسد على أربع صور:.....- وذكر منها: -إذا أقررنا بأنه بيّن بنفسه ما ليس كذلك مباشرة، وهذه الصورة الأخيرة هي ما يكون المصادرة على المطلوب الأول، فنحن منها نتخذ مبدأ للبرهنة ما يطلب البرهنة عليه" (٤٧).

ولذا عدها العلماء مغالطة، لأنها توهم بصحة البرهان وصلاحيته للاستدلال وأوجبوا على المناظر تجنبها.

قال ابن تيمية: "أما المصادرة على المطلوب، أو الاستدلال على المقدمة بنفس ما يدل على المدعى فقبیح بالاتفاق" (٤٨).

قال الشنقيطي: "وينبغي اجتناب المصادرة في المناظرة ؛ لما فيها من الإيهام" (٤٩). وجاء في ضوابط المعرفة والاستدلال: "الغرض من المصادرة إيهام المستدل خصمه بمغايرة النتيجة للمقدمة، لذلك فهي وظيفة ممنوعة غير مقبولة في الاستدلال... وطالب الحق لا يتعمدها لما فيها من التلبيس والإيهام" (٥٠).

وهي لا تكون سهلة الانكشاف واضحة في الجدل فيظنها السامع دليلاً صحيحاً. جاء في المغالطات المنطقية: "تتلون المصادرة على المطلوب بألوان كثيرة وتتخذ أشكالاً متعددة، وتجيد التخفي أحياناً في هيئة يتعذر كشفها إلا على المنطقي الخبير" (٥١).

المطلب الثاني: أوجه الرد على المصادر

ذكر العلماء أن الرد على المصادرة على المطلوب في حال ثبوتها يكفي فيه المنع وعدم التسليم بالدليل ورفض الاستدلال به، إذ لا وجه لاعتبار صحة الدليل مع ظهور الإيهام.

قال ابن تيمية: "والاحتجاج به مصادرة على الطلب ويكفي في ذلك المنع" (٥٢). وجاء في رده على الجهمية: "وهذه مصادرة على المطلوب حيث جعل الشيء مقدمة في إثبات نفسه والمنزاع يقول لا أسلم" (٥٣). وقال في كتابه تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل: "وجعل المطلوب مقدمة في إثبات نفسه وهو من المصادرات القبيحة المرودة بإجماع العقلاء" (٥٤).

وقال عبد الرحمن بن حنكلة: "للخصم دفع الدليل بعلّة المصادرة به"^(٥٥). غير أن دعوى المصادرة قد لا تصح ابتداءً، ولا تسلم من الخصم وعندئذ يلزم المستدل بالجواب عن الاعتراض ببيان انتفاء وجود المصادرة.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية لمفهوم المصادرة على المطلوب عند الأصوليين

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: كون المندوب مأموراً به

تصوير المسألة:

إذا قام الدليل في أمر ما على أنه غير واجب، وحُمل على النذب فهل يصدق أن يقال عنه: مأمور به أو لا؟^(٥٦).

بيان ذلك: أنه من المعلوم أن الأمر قد يطلق ويراد به الإيجاب، وحينئذ يكون أمراً على جهة الحقيقة، وقد يطلق ويراد به النذب، وحينئذ هل يعد أمراً حقيقة أو مجازاً؟.

تحرير محل النزاع:

لا خلاف في أن المندوب تتعلق به صيغة الأمر، وإنما الخلاف في أنه هل يطلق عليه اسم (المأمور به) حقيقة؟^(٥٧).

الأقوال في المسألة:

القول الأول: أن المندوب مأمور به حقيقةً.

وهو قول الإمام أحمد^(٥٨)، ونسب إلى محققى الحنفية^(٥٩)، وهو أحد الوجهين عن المالكية^(٦٠)، ونسب لأكثر الشافعية^(٦١)، ونقل عن أكثر الحنابلة^(٦٢) والمعتزلة^(٦٣).

القول الثاني: أن المندوب غير مأمور به حقيقة. وهو قول أبي حنيفة.

قال أبو اليسر: قال أبو حنيفة وأصحابه وعامة الفقهاء: إن الأمر إذا أريد به النذب، فهو مجاز فيه^(٦٤) وهو وجه عند المالكية^(٦٥)، وهو اختيار بعض الشافعية^(٦٦) ونسب إلى بعض الحنابلة^(٦٧).

موضع ورود دعوى المصادرة:

وردت دعوى المصادرة في مناقشة أحد استدلالات القائلين بأن المندوب مأمور به حقيقة؛ حيث استدلوا بأن: المندوب طاعة، وكل ما هو طاعة فهو مأمور به، فالمندوب مأمور به.

قال شمس الدين الأصفهاني: "ولقائل أن يقول على الأول: إن أردتم بالطاعة: ما يتوقع الثواب على فعله، فالصغرى مسلمة، والكبرى ممنوعة؛ لأن الطاعة بهذا المعنى لا

تقابل المعصية ؛ لأن تاركه لا يستحق الذم، وإن أردتم بالطاعة فعل المأمور به، فالكبرى مسلمة، لكن الصغرى ممنوعة ؛ لأنه حينئذ يكون مصادرة على المطلوب^(٦٨).

وجه اعتبارها مصادرة على المطلوب:

أن القول بأن معنى: "طاعة" في الدليل فعل المأمور به، يجعل مقدمة الدليل هي نتيجته. فيكون: المنذوب فعل المأمور به وهو عين المدعى وهو محل النزاع في المسألة.

أثر المصادرة:

بطلان الاستدلال بالدليل عند الخصم، لبطلان أحد مقدمتيه بالمصادرة، قال الأصفهاني: "الصغرى ممنوعة"^(٦٩).

المبحث الثاني: فعل المأمور به هل يوجب الإجزاء؟

الإجزاء اصطلاحاً:

ذكر العلماء للإجزاء ثلاث تفسيرات: التفسير الأول:

الاكتفاء بالفعل في سقوط الأمر، وبه قال جمهور الأصوليين^(٧٠).

والمراد به: أن الخطاب متعلق بفعل المأمور على وجه مخصوص، فإذا أتى المكلف به على ذلك الوجه انقطع عنه تعلق الخطاب، وهذا على مذهب المتكلمين في تفسير الصحة بموافقة الأمر.

التفسير الثاني: إسقاط القضاء، وهو مذهب الفقهاء في الصحة^(٧١).

التفسير الثالث: وهو الذي ارتضاه البيضاوي، وقبّله حيث عرف الإجزاء بأنه: الأداء الكافي لسقوط التعبد بالفعل، وليس المراد هنا بالأداء: المقابل للقضاء، بل المراد ما هو أعم منهما، فالأداء مراد به هنا: الإتيان بالفعل سواء كان في الوقت أو بعد خروجه، وسواء كان الواقع في الوقت مسبقاً بخل أو غير مسبق به، فهو شامل للأداء المصطلح عليه والقضاء والإعادة، فإن كلا منهما يوصف بالإجزاء، والمراد من «التعبد»: طلب الفعل^(٧٢).

وحاصل المعنى: أن الإجزاء هو: الإتيان بالفعل في الوقت أو في خارج الوقت إتياناً كافياً في عدم المطالبة بالفعل مرة ثانية، ويتحقق ذلك باستيفاء شروط الفعل، وانتفاء موانعه^(٧٣).

والذي يظهر أن التفسير الثالث الذي ارتضاه البيضاوي هو أقوى التفسيرات؛ لسلامته من الاعتراضات، ودقته في التعبير عن هذا المعنى الأصولي.

تصوير المسألة: الإتيان بالمأمور به على وجهه، الذي أمر به الشارع، هل يوجب الإجزاء أم لا^(٧٤)؟

كما لو صلى الظهر، ونحوها من الصلوات، بجميع مصححاتها، هل يقتضي حصول الإجزاء^(٧٥).

تحرير محل النزاع في المسألة:

نقل بعض العلماء الاتفاق على أن الإتيان بالمأمور به على وجهه يقتضي تحقق الإجزاء المفسر بالامتثال^(٧٦).

وأما على التفسير الثاني وهو: سقوط القضاء فقد اختلف فيه على أقوال أهمها قولين: **القول الأول:** أن الإتيان بالمأمور به على وجهه يستلزم سقوط القضاء، وبه قال الحنفية^(٧٧)، والمالكية^(٧٨)، والشافعية^(٧٩)، والحنابلة^(٨٠)، ونسب إلى الجمهور^(٨١)، وأكثر المعتزلة^(٨٢).

القول الثاني: أن الإتيان بالمأمور على وجهه لا يستلزم سقوط القضاء إلا بقريئة، وبه قال القاضي عبد الجبار^(٨٣)، وأبو هاشم^(٨٤)، ونسب لبعض المتكلمين^(٨٥).

موضع ورود دعوى المصادرة:

وردت المصادرة في معرض الرد على القائلين أن الإتيان بالمأمور على وجهه لا يستلزم سقوط القضاء إلا بقريئة حيث استدلوا بأنه: "أن الأمر بالشيء لا يفيد إلا كونه مأمورا به، فأما أن الإتيان يكون سببا لسقوط التكليف، فذلك لا يدل عليه مجرد الأمر"^(٨٦).

ونوقش: بأن هذا مصادرة على المطلوب^(٨٧).

وجه كونه مصادرة على المطلوب: أن دعواهم أن الأمر بالشيء لا يفيد إلا كونه مأمورا هو عين النزاع في المسألة؛ فكان مصادرة على المطلوب.

قال القرافي: "قلنا: هذا مصادرة على مذهب الخصم، بل يدل على أمر آخر وهو الإجزاء"^(٨٨).

أثر المصادرة: بطلان صحة الدليل عند الخصم وسقوط الاستدلال به.

المبحث الثالث: حكم العمل بخبر الواحد

اختلف العلماء في ذلك على أقوال:

القول الأول: يجب العمل بخبر الواحد، وهو المنصوص عليه عند الإمام أحمد^(٨٩)، وبه قالت الحنفية^(٩٠)، والمالكية^(٩١)، وإليه ذهب الشافعية^(٩٢)، ونسب إلى عامة الفقهاء وجمهور المتكلمين^(٩٣)، وعزاه بعضهم للجمهور^(٩٤)، ونسبه القرافي إلى الأكثرين^(٩٥).

قال الباجي: "والذي عليه سلف الأمة من الصحابة والتابعين والفقهاء أنه يجب العمل به -أي خبر الأحاد"^(٩٦).

القول الثاني: عدم جواز العمل بخبر الواحد سمعاً. ونسب إلى أكثر المعتزلة^(٩٧)، وبعض أهل الظاهر^(٩٨).

القول الثالث: أنه لا يجوز العمل إلا بخبر اثنين فصاعداً، ونسب إلى أبي علي الجبائي^(٩٩).

موضع ورود دعوى المصادرة:

وردت دعوى المصادرة في معرض الرد على القائلين بأن خبر الأحاد حجة؛ حيث استدلوا بجملة من الأحاديث، منها:

(١) ما رواه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما - أن رسول الله - ﷺ - كتب إلى قيصر يدعو إلى الإسلام وبعث بكتابه إليه مع دحية الكلبي وأمره رسول الله - ﷺ - أن يدفعه إلى عظيم بصرى ليدفعه إلى قيصر^(١٠٠).

(٢) ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما -: أن النبي - ﷺ - بعث معاذاً رضي الله عنه - إلى اليمن فقال: «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم، وترد على فقرائهم»^(١٠١).

(٣) عن أبي بردة رضي الله عنه - قال: بعث النبي - ﷺ - أبا موسى ومعاذاً إلى اليمن، فقال: «يسرا ولا تعسرا وبشرا ولا تنفرا»^(١٠٢).

(٤) عن أنس رضي الله عنه - كنت ساقى القوم في منزل أبي طلحة، وكان خمرهم يومئذ الفضيخ^(١٠٣) فأمر رسول الله - ﷺ - منادياً ينادي: «ألا إن الخمر قد

حرمتم، قال: فقال لي أبو طلحة أخرج فأهرقها، فخرجت فهرقتها فجرت في سكك المدينة»^(١٠٤).

نوقش: أن هذا مصادرة على المطلوب^(١٠٥).

وجه كونها مصادرة: أن هذه الأحاديث أخبار آحاد فكيف يثبت بها كون خبر الواحد حجة فالمدعى موقوف عليه صحة الدليل.

أجيب عن ذلك: أن هذه الأخبار بجملتها بلغت حد التواتر كشجاعة علي وجود حاتم، وإن لم يلزم التواتر فلا أقل من الشهرة^(١٠٦).

قال المناوي: "لَا يُقَالُ: الْوَارِدُ ببيعته الْأَحَادِ آحاد، فَإثبات حجته خبر الواحد بها مصادرة على المطلوب، فَلَا يثبت بحجته ؛ لِأنا نقول: التفاصيل الْوَارِدَة ببيعهم - وَإِنْ كَانَتْ أَخْبَارَ آحاد فجملتها تفيد التَّوَاتُرَ الْمُعْتَوِيَّ، كالأخبار الدَّالَّة على وجود حاتم"^(١٠٧).

أثر المصادرة: الذي يظهر عدم صحة دعوى المصادرة هنا لقوة الجواب الوارد عليها، فلم تؤثر دعوى المصادرة على الاستدلال، ولو صحت لكانت مسقطاً للاستدلال، والله أعلم.

المبحث الرابع: حجية الإجماع

الأقوال في حجية الإجماع: اختلف في حجية الإجماع على قولين:

القول الأول: أن الإجماع حجة قاطعة.

نص عليه الإمام أحمد^(١٠٨)، وبه قالت الحنفية^(١٠٩)، والمالكية^(١١٠)، والشافعية^(١١١)، والحنابلة^(١١٢)، والظاهرية^(١١٣)، ونسبه كثير من العلماء إلى عامة أهل القبلة^(١١٤)، ونسبه الباجي والآمدي إلى أكثر المسلمين^(١١٥).

القول الثاني: أنه لا حجة في الإجماع. وقد حكى عن الإمام أحمد^(١١٦)، وبه قال النظام^(١١٧)، والشيعة^(١١٨)، والخوارج^(١١٩).

موضع ورود دعوى المصادرة: وردت المصادرة في معرض مناقشة القائلين بحجية الإجماع حيث استدلوا بأنه لو لم يكن الإجماع حجة لما أجمعوا على القطع بتخطئة المخالف للإجماع^(١٢٠).

نوقش: أن في ذلك مصادرة على المطلوب^(١٢١).

وجه كونها مصادرة على المطلوب: أنهم أثبتوا الإجماع بنص يتوقف على حجية الإجماع

أجيب عن دعوى المصادرة: أن المدعى كون الإجماع حجة، والذي ثبت به ذلك هو وجود نص قاطع دل عليه وجود صورة من الإجماع يمتنع عادة وجودها بدون ذلك النص، سواء قلنا: الإجماع حجة أم لا، وثبتت هذه الصورة من الإجماع ودلالاتها العادية على وجود النص لا يتوقف على كون الإجماع حجة فما جعلنا وجوده دليلاً على حجية الإجماع لا يتوقف على حجبيته لا وجوده ولا دلالاته فاندفع الدور^(١٢٢).

مدى صحة دعوى المصادرة: الذي يظهر صحة دعوى المصادرة هنا، والجواب عن الدعوى لم ينهض بتضعيفها والله أعلم.

قال الشوكاني: "ولا يخفك ما في هذا الجواب من التعسف الظاهر"^(١٢٣).

جاء في حاشية العطار: "قولكم أجمعوا على تخطئة المخالف فيكون حجة فيه مصادرة؛ لأنه إثبات الإجماع بالإجماع، وإن أردتم أن الإجماع دل على نص قاطع في تخطئة المخالف ففيه إثبات الإجماع بنص يتوقف على الإجماع وهو مصادرة أيضاً"^(١٢٤).

المبحث الخامس: حجية الإلهام

تعريف الإلهام اصطلاحاً:

عرف الإلهام بتعريفات كثيرة: فقيل: هو علم يقع في النفوس بلا دليل ولا استدلال ولا إقناع ولا تقليد^(١٢٥).

وقيل: إلقاء معنى في القلب بلا واسطة^(١٢٦).

وقيل: إيقاع شيء في القلب ينتج له الصدر من غير استدلال بأية ولا نظر في حجة يخص به الله تعالى بعض أصفائه^(١٢٧).

وهذه التعريفات متقاربة؛ فكلها تفيد أنه لا مستند للإلهام وأنه بلا واسطة.

تحرير محل النزاع:

الإلهام من الله تعالى في حق الأنبياء كافة وحي تثبت به الأحكام الشرعية.

قال ابن حجر: "وهو - أي: الإلهام - من جملة أصناف الوحي إلى الأنبياء"

قال أمير بادشاه: "ولكون إلهامه صلى الله عليه وسلم وحيًا ظاهرًا، كان حجة قطعية عليه صلى الله عليه وسلم، وعلى غيره"^(١٢٨).

والخلاف في لإلهام في حق غير الأنبياء، من الصالحين، في جانب الحق لا الباطل^(١٢٩).

الأقوال في حجية الإلهام:

القول الأول: أن الإلهام حجة، وبه قال بعض الحنفية^(١٣٠)، وهو ظاهر كلام ابن حزم^(١٣١)، وإليه ذهب بعض الحنابلة^(١٣٢).

القول الثاني: حجية الإلهام وبه قال بعض الأصوليين^(١٣٣)، ونسب للجهمية^(١٣٤)، وللصوفية وبعض الشيعة^(١٣٥).

القول الثالث: أنه ليس بحجة ولا دليلاً مستقلاً وإنما يجوز العمل به بشروط وبه قال بعض العلماء^(١٣٦)

وشروط العمل بالإلهام -بناء على القول الثالث:

الأول: عدم وجود أدلة في المسألة.

الثاني: اقتصار العمل به في المباحات دون غيرها من الواجبات والمندوبات والمحرمات والمكروهات.

الثالث: جواز عمل الملهم به في حق نفسه فقط، ولا يتعداه إلى غيره^(١٣٧).

يقول أبو زيد الدبوسي: "قال جمهور العلماء: إنه -يعني: الإلهام- خيال لا يجوز العمل به، إلا عند فقد الحجج كلها، في باب ما أبيح عمله بغير علم"^(١٣٨).

قال الشاطبي: "وذلك أن هذه الأمور لا يصح أن تراعى وتعتبر، إلا بشرط أن لا تخرم حكماً شرعياً ولا قاعدة دينية"^(١٣٩).

وردت دعوى المصادرة في معرض الرد على استدلال مفترض للقائلين بحجية الإلهام قال الشوكاني: "قال القفال: لو تثبت العلوم بالإلهام لم يكن للنظر معنى، ونسأل القائل بهذا عن دليله، فإن احتج بغير الإلهام فقد ناقض قوله".

ويجاب عن هذا الكلام: بأن مدعي الإلهام لا يحصر الأدلة في الإلهام، حتى يكون استدلاله بغير الإلهام مناقضاً لقوله، نعم إن استدلت على إثبات الإلهام بالإلهام، كان في ذلك مصادرة على المطلوب"^(١٤٠).

وجه كون هذا الاستدلال مصادرة: لأنه استدلت على محل النزاع بمحل النزاع^(١٤١).

قال الزركشي: "ويسأل القائل بهذا عن دليله، فإن احتج بغير الإلهام فقد ناقض قوله"^(١٤٢).

أثر المصادرة: أن الاستدلال على حجية الإلهام بالإلهام يسقط الاستدلال بالدليل عند الخصم.

المبحث السادس: دلالة الأمر على التكرار

تحرير محل النزاع في المسألة:

لاخلاف بين الأصوليين في أن صيغة الأمر إذا دلت القرينة على أنه يراد بها المرة الواحدة أو التكرار أنه يجب حملها على ما تدل عليه القرينة^(١٤٣).
وختلفوا في صيغة الأمر المطلق عن القرينة هل يحمل على التكرار أو لا.

الأقوال في المسألة:

القول الأول: أن صيغة الأمر المطلق لا تقتضي التكرار، وهو قول الحنفية^(١٤٤)،
والمالكية^(١٤٥)، والشافعية^(١٤٦)، وبعض الحنابلة^(١٤٧)، ونسب لأكثر الفقهاء
والمتكلمين^(١٤٨).

القول الثاني: أن صيغة الأمر المطلق تقتضي التكرار، وهو قول بعض
المالكية^(١٤٩)، والشافعية^(١٥٠)، وأكثر الحنابلة^(١٥١)، ونسب إلى المعتزلة^(١٥٢).
القول الثالث: التوقف في المسألة، ونسب إلى الأشاعرة^(١٥٣).

موضع ورود دعوى المصادرة: جاءت دعوى المصادرة في موضع مناقشة دليل
القائلين بأن الأمر يقتضي التكرار حيث استدلوا بأن: "الأمر بالشيء نهي عن ضده،
والنهي عن ضده يقتضي التكرار. فيلزم أن يقتضي الأمر التكرار"^(١٥٤).

نوقش: بعدم التسليم بأن الأمر بالشيء نهي عن ضده، وعلى تقدير التسليم، فلا يسلم أن
النهي الضمني يقتضي التكرار؛ لأن اقتضاء النهي الضمني التكرار فرع على اقتضاء
الأمر التكرار. فلا يستدل بتكرار النهي الضمني على تكرار الأمر، وإلا كان مصادرة
على المطلوب^(١٥٥).

وجه كونها مصادرة على المطلوب: أن اقتضاء النهي للتكرار موقوف على صحة
اقتضاء الأمر للتكرار الذي هو محل النزاع وهذا مصادرة على المطلوب.
فجزء الدليل هنا وهو أحد مقدمتيه موقوفة على صحة النتيجة فكان دورا في الاستدلال
ومصادرة على المطلوب.

أثر المصادرة: رد الدليل ومنعه وعدم التسليم بصلاحيته.

قال الأصفهاني: "فلا يسلم أن النهي الضمني يقتضي التكرار... وإلا كان مصادرة على
المطلوب"^(١٥٦).

المبحث السابع: اقتضاء الأمر الفور

والمراد بالفور في هذه المسألة: "تجيل الفعل في أول أوقات الإمكان" (١٥٧).

تحرير محل النزاع في المسألة:

- (١) اتفق العلماء على أنه إذا وردت قرينة مع الأمر تدل أنه على الفور فإنه يحمل على الفور، وكذا إذا وردت معه قرينة تدل على التراخي فإنه يحمل على التراخي (١٥٨).
- (٢) واتفقوا على أن الأمر وإن كان مطلقاً أي: مجرداً عن دلالة التعجيل أو التأخير فإنه يجب العزم على فعله فوراً (١٥٩).
- (٣) يستثنى من محل الخلاف نحو: دع وارك فإنه في حكم النهي، والنهي يقتضي الفور (١٦٠).
- (٤) واختلف العلماء في الأمر إذا تجرد من القرائن هل يقتضي الفور أو لا - والنزاع هنا خاص بالقائلين بأن الأمر لا يفيد التكرار، أما القائلون بأن الأمر يفيد التكرار فإنهم متفقون على أنه للفور؛ لأنه من ضرورياته، وهو خاص أيضاً بمن يقول بثبوت الواجب الموسع (١٦١).

الأقوال في المسألة:

- القول الأول: أنه يقتضي الفور، وبه قال بعض الحنفية (١٦٢)، وبعض المالكية (١٦٣)، وبعض الشافعية (١٦٤)، وإليه ذهب الحنابلة (١٦٥)، والظاهرية (١٦٦).
- القول الثاني: أنه لا يقتضي الفور. وهو قول أكثر الحنفية (١٦٧)، وأكثر الشافعية (١٦٨)، وبعض المالكية (١٦٩).
- القول الثالث: أنه لا يدل على الفور، ولا يدل على التراخي، بل يدل على طلب الفعل فقط.

- وبه قال بعض العلماء كالرازي (١٧٠) و الأمدي (١٧١) وابن الحاجب (١٧٢).
- وقد ألحق بعض العلماء كابن السبكي (١٧٣)، والزركشي (١٧٤) هذا القول بالذي قبله؛ وهو أنه لا يقتضي الفور.
- القول الرابع: الوقف وبه قال الجويني في البرهان (١٧٥)، ونقل هذا القول جمع من الأصوليين ولم ينسبه (١٧٦).

موضع المصادرة الأول:

(١) وردت المصادرة في معرض الرد على القائلين بأن الأمر هو للقدر المشترك ولا دلالة فيه على الفور أو التراخي حيث استدلوا بأن: "أهل اللغة قالوا: لا فرق بين قولنا: (يفعل) وبين قولنا: (افعل) إلا أن الأول خبر، والثاني أمر، لكن قولنا: (يفعل) لا إشعار له بشيء من الأوقات، فإنه يكفي في صدق قولنا: (يفعل) إتيانه به في أي وقت كان من أوقات المستقبل، فكذا قوله: (افعل) وجب أن يكفي في الإتيان بمقتضاه الإتيان به في أي وقت كان من أوقات المستقبل، وإلا فحينئذ يحصل بينهما فرق في أمر آخر سوى كونه خبراً أو أمراً" (١٧٧).

نوقش: أن هذا مصادرة على المطلوب (١٧٨).

وجه كونه مصادرة على المطلوب: أن الخصم لا يسلم بوقوع إجماع أهل اللغة، وينازع فيه فالدليل الذي هو إجماع أهل اللغة موقوف على النتيجة فكان ذلك مصادرة على المطلوب.

وكذلك قولهم بانحصار مقتضى (افعل) في الأمر وأن الاتيان به يكون في أي وقت من أوقات المستقبل هو عين محل النزاع؛ فكان مصادرة على المطلوب.

قال القرافي: "إن أردت إجماع أهل اللغة فممنوع وقول البعض معارض بقول البعض فلا حجة حينئذ أو نقول قول البعض إنما قاله نظراً واجتهاداً ولا عبرة به لأنه خصم لغيره فلا يسلم له انحصار اللغات في الأمر به فقط، بل فيهما وفي الفور وغير ذلك مصادرة على المذهب بغير دليل" (١٧٩).

أثر المصادرة: بطلان صحة الدليل عند الخصم وسقوط الاستدلال به.

موضع المصادرة الثاني: وردت المصادرة في معرض الرد على دليل القائلين بأن الأمر على الفور: فقد استدلوا بأن: "افعل الآن تأكيد، وفي أي وقت شئت مسامحة" (١٨٠).

ونوقش هذا الاستدلال: بأنه مصادرة على مذهب الخصم بغير دليل (١٨١).

وجه كونه مصادرة: أن دليلهم وهو أن أفعل الان محمولة على التأكيد وأنها في وقت مسامحة هي عين محل النزاع.

أثر المصادرة: بطلان صحة الدليل عند الخصم وسقوط الاستدلال به.

الخاتمة

- الحمد لله في الأولى والآخرة، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وفيما يأتي أهم النتائج التي وقفتُ عليها في هذا البحث:
- المغالطة لغة هي محاولة للإيقاع في الخطأ.
 - لم تحظ المغالطة بتعريف لها في كتب الأصوليين -فيما اطلعت عليه- مع ورود هذا المصطلح عندهم .
 - اختلفت الاتجاهات في تعمد الخطأ في المغالطة ووجود قصد التضليل والذي يظهر أن وجود قصد التضليل فيها أقرب للمراد.
 - ماثرات الغلط متجددة وغير منحصرة، وقد اجتهد بعض النظار في تلمس مواضعها وتقسيمها.
 - المصادرة هي جعل نتيجة الدليل نفس مقدمة من مقدمتيه مع تغيير في اللفظ لغرض الإيهام.
 - الذي يظهر أن العلاقة بين المصادرة على المطلوب والاستدلال بمحل النزاع هي عموم وخصوص مطلق.
 - المصادرة دور في الاستدلال ويسميتها بعض العلماء قياس دوري، أو دليل دوري.
 - ينبغي اجتناب المصادرة في المناظرة ؛ لما فيها من الإيهام.
 - ذكر العلماء أن الرد على المصادرة على المطلوب في حال ثبوتها يكفي فيه المنع .
 - دعوى المصادرة قد لا تصح ابتداءً، ولا تسلم من الخصم .
 - للمصادرة على المطلوب حضور في الجدل الدائر في تقرير مسائل أصول الفقه ولها أثر في رد بعض الأدلة.
- وختاماً: أسأل الله -تعالى- أن ينفع بهذا الجهد، وأن يجعله خالصاً، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الحواشي السفلية:

- (١) علم الجدل في علم الجدل للطوفي ص ٤
- (٢) المعجم الغني الزاهر ٣٦٨/٢٤
- (٣) الصحاح (١١٤٧ /٣)
- (٤) تاج العروس (٥١٧ /١٩)
- (٥) انظر: الصحاح (١١٤٧ /٣).
- (٦) انظر: المعجم الوسيط (٦٥٨ /٢)، معجم اللغة العربية المعاصرة (١٦٣٣ /٢).
- (٧) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ /٣٧٨).
- (٨) الإشارات ص ٤٦٩.
- (٩) ضوابط المعرفة والاستدلال ٣٠٤.
- (١٠) معجم اللغة العربية المعاصرة (١٦٣٣ /٢).
- (١١) المعجم الفلسفي س ٦١٠.
- (١٢) المعجم الفلسفي س ٦١٠.
- (١٣) معجم اللغة العربية المعاصرة (١٦٣٣ /٢).
- (١٤) انظر تفصيلا في هذا في مقدمة محمد مهران لكتاب تطور المنطق العربي ص ٢١٤.
- (١٥) لسان العرب (٣٦٣ /٧) مادة (غلط).
- (١٦) انظر: المعجم الفلسفي س ٦١٠.
- (١٧) طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين ص ٢٩٧؛ وانظر: مدخل إلى علم المنطق لمهدي فضل الله ص ٢٢٨.
- (١٨) ديوان أبي فراس الحمداني ص ٤٣١.
- (١٩) انظر: علم الجدل في علم الجدل ص ٧، و المنطق محمد رضا المظفر ٤٧٦، ودروس في علم المنطق لحسين الصدر ٢٥٦.
- (٢٠) طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين ص ٢٩٧ .
- (٢١) نقلا عن المنطق السوري والرياضي لعبد الرحمن بدوي ٢٤١.
- (٢٢) انظر: الإشارات لابن سينا مع شرحه للطوسي: ٤٦٩-٥٠٥، ضوابط المعرفة والاستدلال ٣٠٤.
- (٢٣) انظر الواضح في أصول الفقه (١ /٥٣٠-٥٢٩).
- (٢٤) من آية ٢٣ من سورة القصص
- (٢٥) من آية ٦ سورة الزلزلة
- (٢٦) لسان العرب (٤ /٤٤٩) مادة (صدر)
- (٢٧) تاج العروس (١٢ /٣٠٠)
- (٢٨) التعريفات (ص: ٢٢٢).
- (٢٩) شرح العصد على مختصر المنتهى الأصولي (١ /٤٢٧).
- (٣٠) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣ /٦٦٤).
- (٣١) تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل (١ /٢٨٢).
- (٣٢) التوقيف على مهمات التعاريف (ص: ٣٠٧).

- (٣٣) آداب البحث والمناظرة ٢٧٢.
- (٣٤) ضوابط المعرفة والاستدلال ص ٤٥١.
- (٣٥) مقدمة عبر الرحمن بدوي لكتاب تلخيص القياس لابن رشد ص ١٢.
- (٣٦) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (٣/ ١٩٠).
- (٣٧) المعجم الفلسفي ص ٦٠٠.
- (٣٨) انظر: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (٣/ ١٩٠).
- (٣٩) انظر: تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل (١/ ٢٨٢)، وضوابط المعرفة والاستدلال ٣٠٧.
- (٤٠) مجموع الفتاوى (٣١/ ١٢٦).
- (٤١) حاشية التفناني على شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي (١/ ٤٢٣).
- (٤٢) انظر: معيار العلم للغزالي (ص: ١٢٤).
- (٤٣) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (٢/ ١٥٥٤).
- (٤٤) انظر: شرح الطوسي على الإشارات ٤٩٨.
- (٤٥) تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل (١/ ٣٠١).
- (٤٦) حاشية التفناني على شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي (١/ ٤٢٧).
- (٤٧) مقدمة عبر الرحمن بدوي لكتاب تلخيص القياس لابن رشد ص ١٢.
- (٤٨) تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل بالباطل (٢/ ٤٥٦).
- (٤٩) آداب البحث والمناظرة ٢٧٢.
- (٥٠) ص ٤٥١.
- (٥١) المغالطات المنطقية ٢٦.
- (٥٢) أمراض القلوب وشفؤها (ص: ٧٢).
- (٥٣) بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣/ ٦٦٤).
- (٥٤) تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل (١/ ٢١).
- (٥٥) ضوابط المعرفة والاستدلال ص: ٤٥١.
- (٥٦) انظر: قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٦٢).
- (٥٧) انظر: حاشية التفناني على شرح العضد لمختصر المنتهى (٥/ ٢).
- (٥٨) ذكر أبو يعلى أن الإمام أحمد نص عليه، انظر: العدة ٢٤٨/١.
- (٥٩) انظر: مسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت ٨٩/١، وانظر: أصول البيهقي ص ٢٢.
- (٦٠) انظر: إحكام الفصول ص ١٩٤، ومنتهى الوصول والأمل ص ٣٩.
- (٦١) انظر: البحر المحيط ٢٣١/١، وانظر: التلخيص ٢٥٧/١، المستصفي ص ٦٠.
- (٦٢) انظر: المسودة ٨٦/١ وانظر أيضا: العدة ٢٤٨/١، والتمهيد ١٧٤/١، وروضة الناظر ١٩٠/١.
- (٦٣) انظر: البحر المحيط ٢٣١/١.
- (٦٤) انظر: كشف الأسرار ١٧٩/١. وانظر: الفصول في الأصول ٥٨/١، وأصول السرخسي ١٥/١.
- (٦٥) انظر: إحكام الفصول ص ١٩٤.
- (٦٦) انظر: التبصرة ص ٣٧، قواطع الأدلة في الأصول ٦٢/١، المحصول ١١٢/٢، جمع الجوامع ص ١٦.
- (٦٧) نسب إلى الحلواني وأبو الخطاب، انظر: شرح الكوكب ٤٠٦/١، والمسودة ٨٧/١، وظاهر كلام أبي الخطاب في التمهيد غير ذلك. انظر: ١٧٤/١ - ١٧٦.

- (٦٨) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (١/ ٣٩٤)
- (٦٩) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (١/ ٣٩٤)
- (٧٠) انظر: نفائس الأصول (١/ ١١٩)، وشرح تنقيح الفصول ص: ٧٨، والمحصل للرازي (٢/ ٢٤٦)، والبحر المحيط (٢٣/٢).
- (٧١) نسبه إليهم الزركشي انظر: البحر المحيط (٢/ ٢٣)، وانظر: التقرير والتحبير علي تحرير الكمال بن الهمام (٢/ ١٥٤).
- (٧٢) انظر: منهاج الوصول مع شرحه نهاية السؤل ص: ٢٩.
- (٧٣) انظر: نفائس الأصول ١/ ١١٩، وشرح تنقيح الفصول ص: ٧٨، والمحصل للرازي ٢/ ٢٤٦، والبحر المحيط ٢٣/٢.
- (٧٤) انظر: إرشاد الفحول ١ / ٢٦٩.
- (٧٥) انظر: شرح مختصر الروضة ٢/ ٣٩٩.
- (٧٦) انظر: البحر المحيط ٢ / ١٣٥.
- (٧٧) انظر: التقرير والتحبير ٢/ ١٥٦.
- (٧٨) انظر: المحصول لابن العربي ص: ٧٠، وبيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ٢/ ٦٩.
- (٧٩) نسبه إليهم الآمدي في الإحكام ٢/ ١٧٥.
- (٨٠) انظر: العدة في أصول الفقه ١/ ٣٠٠، وروضة الناظر ١/ ٥٧٨.
- (٨١) نسبه إليهم السبكي والزركشي انظر: الإبهاج في شرح المنهاج ١/ ١٨٧، البحر المحيط ٣/ ٣٣٨.
- (٨٢) نسبه إليهم الآمدي في الإحكام ٢/ ١٧٥.
- (٨٣) نسبه إليه جمع من العلماء. انظر: تيسير التحرير ٢/ ٣٤٢، والإحكام للآمدي ٢/ ١٧٥، البحر المحيط ٣/ ٣٣٨.
- (٨٤) نسبه إليه جمع من العلماء. انظر: الإبهاج في شرح المنهاج ١/ ١٨٧، والبحر المحيط ٣/ ٣٣٨.
- (٨٥) انظر: المستصفي ص: ٢١٦.
- (٨٦) نفائس الأصول في شرح المحصول (٤/ ١٥٨٩).
- (٨٧) انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.
- (٨٨) نفائس الأصول في شرح المحصول (٤/ ١٥٩٧).
- (٨٩) انظر: العدة ٣/ ٨٩٥، والتمهيد ٣/ ٤٤.
- (٩٠) انظر: أصول البيزودي مع شرحه التقرير ٤/ ١٥٧ قال: "وهذا -أي خبر الواحد- يوجب العمل ولا يوجب العلم يقينا عندنا".
- (٩١) انظر: تنقيح الفصول ص ٣٣٢
- (٩٢) انظر: التبصرة في أصول الفقه ص: ٣٠١، والبرهان في أصول الفقه ١/ ٢٢٨.
- (٩٣) انظر: أصول السرخسي ١/ ٣٢١، والإحكام للآمدي ٢/ ٦٠، والعدة ٣/ ٨٦١، والتمهيد ٣/ ٤٥، والواضح ٤/ ٣٦٦، والمسودة ١/ ٢١٤.
- (٩٤) انظر: الإبهاج ٢/ ٣٠٠
- (٩٥) انظر: تنقيح الفصول ص ٣٣٢.
- (٩٦) انظر: إحكام الفصول ص ٣٣٤.
- (٩٧) انظر: إحكام الفصول ص ٣٣٤، والبرهان ١/ ٢٠٩، والمستصفي ١/ ١١٨، وروضة الناظر ١/ ١٠١.
- (٩٨) انظر: المستصفي ١/ ١١٨، وروضة الناظر ١/ ١٠١، وعزاه ابن السبكي في جمع الجوامع إلى الظاهرية. انظر: جمع الجوامع مع شرحه همع الهوامع ٢/ ٤٩٣.
- (٩٩) انظر: إحكام الفصول ص ٣٣٤

- (١٠٠) وفيه الحديث الطويل الذي أخرجه البخاري من طريق عبدالله بن عباس -رضي الله عنهما- أن رسول الله -ﷺ- كتب إلى قيصر يدعو إلى الإسلام، وبعث بكتابه إليه مع دحية الكلبي، وأمره رسول الله -ﷺ- أن يدفعه إلى عظيم بصرى ليدفعه إلى قيصر...".
- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب: دعاء النبي -ﷺ- إلى الإسلام والنبوة وأن لا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله وقوله تعالى: (ما كان لبشر أن يؤتيه الله..) إلى آخر الآية ٣/ ١٠٧٤ (٢٧٨٢).
- (١٠١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الزكاة، باب: وجوب الزكاة وقول الله تعالى: ﴿ وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ﴾ ٥٠٥/٢ (١٣٣١).
- (١٠٢) أخرجه البخاري ومسلم.
- البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب: بعث أبي موسى ومعاذ بن جبل -رضي الله عنهما- إلى اليمن قبل حجة الوداع ٤/ ١٥٧٨ (٤٠٨٦).
- ومسلم في صحيحه، كتاب الأثرية، باب: أن كل مسكر حرام ٣/ ١٥٨٦ (١٧٣٣).
- (١٠٣) الفضيخ هو: هو اليسر يشذخ ويفضخ ويلقى عليه الماء لتسرع شدته. انظر: مشارق الأنوار ٢/ ١٦٠.
- (١٠٤) أخرجه البخاري ومسلم واللفظ للبخاري.
- البخاري في صحيحه، كتاب: المظالم، باب: صب الخمر في الطريق ٢/ ٨٦٩ (٢٣٣٢).
- ومسلم في صحيحه، كتاب: الأثرية، باب: تحريم الخمر ٣/ ١٥٦٩ (١٩٧٩).
- (١٠٥) انظر: شرح التلويح على التوضيح (٧/ ٢).
- (١٠٦) انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.
- (١٠٧) اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر (١/ ٣٠١).
- (١٠٨) انظر: العدة ٤/ ١٠٥٩، والمسودة ١/ ٢٨٢.
- (١٠٩) نسبه إليهم الدبوسي في تقويم الأدلة ٣١.
- (١١٠) انظر: إحكام الفصول ٤٣٥، وشرح تنقيح الفصول ٣٠١.
- (١١١) انظر: التبصرة ١/ ٣٤٩، والتلخيص في أصول الفقه ٣/ ١٥.
- (١١٢) انظر: التمهيد ٣/ ٢٢٤، وروضة الناظر ١/ ١٣١، والمسودة ١/ ٢٨٢.
- (١١٣) انظر: الإحكام لابن حزم ٤/ ٥٢٥.
- (١١٤) انظر: مسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت ٢/ ٢٦٢، وشرح تنقيح الفصول ٣٠١.
- (١١٥) انظر: إحكام الفصول ٤٣٥، والإحكام للآمدي ١/ ٢٥٧.
- (١١٦) انظر: المدخل ٢٧٩.
- قال ابن بدران في المدخل ١/ ٢٧٩: "وعندي أن الإمام أحمد لم يوافق النظام على إنكاره؛ لأن النظام أنكره عقلاً والإمام صرح بقوله: (وما يدرية بأنهم اتفقوا) فكأنه يقول: إن كثيراً من الحوادث تقع في أقاصي المشرق والمغرب، ولا يعلم بوقوعها من بينهما من أهل مصر والشام والعراق وما والاها، فكيف تصح دعوى إجماع الكل في مثل هذه".
- (١١٧) نسبه إليه جمع من العلماء، انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرحه رفع الحاجب ٢/ ١٢٩، وشرح تنقيح الفصول ٣٠١، والمحصل ٤/ ٤٦، وروضة الناظر ١/ ١٣١.
- (١١٨) نسبه إليهم جمع من العلماء. انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرحه رفع الحاجب ٢/ ١٣٩، وشرح تنقيح الفصول ٣٠١، والمحصل ٤/ ٤٦.
- (١١٩) انظر: التحرير مع شرحه التقرير والتحبير ٣/ ١١١، والمحصل ٤/ ٤٦.

- (١٢٠) شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي ومعه حاشية السعد والجرجاني (٢/ ٣٢٠)، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (٢/ ٢٣٢).
- (١٢١) شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي ومعه حاشية السعد والجرجاني (٢/ ٣٢٠).
- (١٢٢) انظر: شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي ومعه حاشية السعد والجرجاني (٢/ ٣٢٠).
- (١٢٣) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١/ ١٩٨).
- (١٢٤) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (٢/ ٢٣٢).
- (١٢٥) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (١/ ٤٠).
- (١٢٦) تحرير الكمال بن الهمام مع شرحه التقرير والتحرير (٣/ ٢٩٥).
- (١٢٧) نشر البنود على مرافي السعد (٢/ ٢٦٨)، جمع الجوامع مع حاشية العطار على شرح الجلال المحلي (٢/ ٣٩٨).
- (١٢٨) تيسير التحرير (٤/ ١٨٤).
- (١٢٩) انظر: ميزان الأصول ٢/ ٩٥٧.
- (١٣٠) انظر: تحرير الكمال بن الهمام مع شرحه التقرير والتحرير (٣/ ٢٩٦)، كشف الأسرار شرح أصول البيزوي (٣/ ٣٥٨).
- (١٣١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (١/ ١٧).
- (١٣٢) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص: ٢٩٧).
- (١٣٣) نسبه إليهم الزركشي وغيره، انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٨/ ١١٤)، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص: ٢٩٧).
- (١٣٤) انظر: التحرير شرح التحرير (٢/ ٧٨٤).
- (١٣٥) نسبه إليهم الزركشي وغيره انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٨/ ١١٤).
- (١٣٦) انظر: تقويم الأدلة (ص: ٣٩٢)، وقواطع الأدلة (٢/ ٣٤٨)، وفتاوى ابن الصلاح (١/ ١٩٦)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ١٠/ ٤٧٣، ونسب إلى عامة العلماء انظر: التقرير والتحرير علي تحرير الكمال بن الهمام (٣/ ٢٩٦).
- (١٣٧) ميزان الأصول ٢/ ٩٥٧.
- (١٣٨) تقويم الأدلة (ص: ٣٩٢).
- (١٣٩) الموافقات (٢/ ٤٥٧).
- (١٤٠) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (٢/ ٢٠١).
- (١٤١) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (٢/ ٢٠١).
- (١٤٢) البحر المحيط في أصول الفقه (٨/ ١١٤).
- (١٤٣) انظر: البحر المحيط ٢/ ٣٨٥، ونهاية الوصول ٣/ ٩٢٢، وأصول ابن مفلح ٢/ ٦٧.
- (١٤٤) نسبه إليهم الإسمندي وغيره. انظر: بذل النظر ٨٧، وتيسير التحرير ١/ ٣٥١.
- (١٤٥) نسبه إليهم الباجي انظر: إحكام الفصول ١/ ٢٠٨.
- (١٤٦) نسبه إليهم الشيرازي وغيره. انظر: التبصرة ٤١، وقواطع الأدلة ١/ ١١٤.
- (١٤٧) نسبه إليهم ابن مفلح. انظر: أصول ابن مفلح ٢/ ٦٧٢، وانظر: التمهيد ١/ ١٨٧، وروضة الناظر ٢/ ٦١٦.
- (١٤٨) نسبه إليهم أبو يعلى وابن قدامة وغيرهم. انظر: العدة ١/ ٢٦٥، وروضة الناظر ٢/ ٣٧٤.
- (١٤٩) ومنهم ابن خويزمي منقاد. انظر: إحكام الفصول ١/ ٢٠٨.
- (١٥٠) نسبه إليهم الشيرازي وغيره. انظر: التبصرة ٤١، وقواطع الأدلة ١/ ١١٤.
- (١٥١) نسبه إليهم الفتوح في شرح الكوكب المنير ٣/ ٤٣.

- (١٥٢) نسبه إليهم المرادوي في التحبير ٢٢١١/٥ .
- (١٥٣) نسبه إليهم أبو يعلى في العدة. انظر: ٢٦٥/١.
- (١٥٤) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (٣٥ / ٢).
- (١٥٥) انظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (٣٦ / ٢).
- (١٥٦) انظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (٣٦ / ٢).
- (١٥٧) كشف الأسرار شرح أصول اليزدوي ١ / ٢٥٤.
- (١٥٨) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه ٣ / ٣٢٦.
- (١٥٩) انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.
- (١٦٠) انظر: شرح الملع ١ / ٢٩٥، مختصر التحرير شرح الكوكب المنير ٣ / ٣٨.
- (١٦١) انظر: رفع الحاجب ٢ / ٥١٨-٥١٩، والبحر المحيط في أصول الفقه ٣ / ٣٢٦، ٣٣٠.
- (١٦٢) نسبه إليهم السرخسي وغيره انظر: أصول السرخسي ١ / ٢٦، وكشف الأسرار ١ / ٢٥٤.
- (١٦٣) نسبه الباجي إلى البغداديين من المالكية انظر: إحكام الفصول ٢١٢.
- (١٦٤) نسبه إليهم الزركشي في البحر المحيط ٣ / ٣٢٦.
- (١٦٥) انظر: العدة ١ / ٢٨١، وشرح الكوكب المنير ٣ / ٤٨.
- (١٦٦) انظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٣ / ٤٥.
- (١٦٧) انظر: أصول السرخسي ١ / ٢٦.
- (١٦٨) نسبه إليهم الشيرازي وغيره، انظر: التبصرة ص: ٥٢، البحر المحيط ٣ / ٣٢٨.
- (١٦٩) نسبه الباجي إلى المغاربة منهم، انظر: إحكام الفصول ص: ٢١٢.
- (١٧٠) انظر: المحصول ٢ / ١١٣.
- (١٧١) انظر: الإحكام ٢ / ١٦٥.
- (١٧٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرحه رفع الحاجب ٢ / ٥١٨.
- (١٧٣) انظر: الإبهاج ٢ / ٥٩.
- (١٧٤) انظر: البحر المحيط ٣ / ٣٢٩.
- (١٧٥) البرهان في أصول الفقه ١ / ٧٥ قال: "وأما الواقفية فقد تحزبوا حزبين؛ فذهب غلاتهم في المصير إلى الوقف إلى أن الفور والتأخير إذا لم يتبين أحدهما ولم يتعين بقرينة فلو أوقع المخاطب ما خاطب به عقيب فهم الصيغة لم يقطع بكونه ممتثلاً، ويجوز أن يكون غرض الأمر فيه أن يؤخر وهذا سرف عظيم في حكم الوقف. وذهب المقتصدون من الواقفية إلى أن من بادر في أول الوقت كان ممتثلاً قطعاً، فإن أخر وأوقع الفعل المقتضى في آخر الوقت فلا يقطع بخروجه عن عهدة الخطاب، وهذا هو المختار عندنا".
- (١٧٦) انظر: المحصول للرازي ٢ / ١١٣، والإبهاج في شرح المنهاج ٢ / ٥٩.
- (١٧٧) نفائس الأصول في شرح المحصول (٣ / ١٣١١).
- (١٧٨) انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.
- (١٧٩) نفائس الأصول في شرح المحصول (٣ / ١٣٢٢).
- (١٨٠) نفائس الأصول في شرح المحصول (٣ / ١٣٣٤).
- (١٨١) انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

فهرس المصادر والمراجع:

- إبراهيم بن علي الشيرازي، أبو إسحاق، التبصرة في أصول الفقه، تحقيق: د. محمد هيتو، الطبعة الأولى، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٣هـ.
- ابن رشد، تلخيص القياس لأرسطو، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، الطبعة الأولى، دار التراث، الكويت، ١٤٠٨هـ.
- أبو علي بن سينا، مع شرح نصير الدين الطوسي، الإشارات والتنبيهات، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- أحمد بن إدريس الشهير بالقرافي، شرح تنقيح الفصول، تحقيق: طه سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة: الأولى ١٣٩٣هـ.
- أحمد بن إدريس القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، الطبعة الأولى، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، أمراض القلب وشفائها، الطبعة الثانية، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر، ١٣٩٩هـ.
- أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، بيان تلبیس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، الطبعة: الأولى، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٦هـ.
- أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الدمشقي، الفتاوى الكبرى لابن تيمية، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص، الفصول في الأصول، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف الكويتية، ١٤١٤هـ.
- أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر . ١٣٩٩هـ .
- أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية - بيروت.
- أحمد مختار عمر مع فربق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، عالم الكتب، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح - تاج اللغة وصحاح العربية-، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الرابعة، دار العلم للملايين - بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

آل تيمية، المسودة في أصول الفقه، جمعها: أحمد ابن محمد الحراني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي.

حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية.

حسين الصدر، دروس في علم المنطق، الطبعة الأولى، دار الكاتب العربي ١٤٣٤-٢٠١٣م. سامي الدهان، ديوان أبي فراس الحمداني، المعهد الفرنسي بدمشق للدراسات العربية، ١٣٦٣هـ، ١٩٤٤م.

سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، شرح التلويح على التوضيح، مكتبة صبيح بمصر. سليمان بن خلف الباجي، أبو الوليد، إحكام الفصول في أحكام الأصول، تحقيق: عبد المجيد تركي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

سليمان بن عبد القوي الطوفي، شرح مختصر الروضة، تحقيق: د. عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٠هـ.

عادل مصطفى، المغالطات المنطقية، طبيعتنا الثانية وخبزنا اليومي (فصول في المنطق غير السوري)، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٧م.

عبد الرحمن بدوي، المنطق السوري والرياض، الطبعة الخامسة، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨١م.

عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، تحقيق: الدكتور محمد الأحمدى أبو النور، الطبعة الثانية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٤ هـ

عبد الرحمن حبنكة، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال، تحقيق: حسين مؤنس، دار القلم، دمشق، ١٤١٤هـ

- عبد العزيز بن أحمد البخاري، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، دار الكتاب الإسلامي.
- عبد القادر بن أحمد بن بدران، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠١هـ.
- عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، روضة الناظر وجنة المناظر، الطبعة الثانية، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٣هـ.
- عبد الملك بن عبد الله الجويني، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- عبد الملك بن عبد الله الجويني، التلخيص، تحقيق: عبد الله النبالي، وبشير العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- عبيد الله بن عمر الدبوسي، تقويم الأدلة، تحقيق: خليل الملس، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ.
- عضد الدين عبد الرحمن الإيجي وعلى المختصر والشرح: حاشية سعد الدين التفتازاني، وحاشية السيد الشريف الجرجاني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، أبو محمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور: إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- علي بن سليمان المرادوي الحنبلي، التحرير شرح التحرير في أصول الفقه، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، الطبعة الأولى مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، ١٤٢١هـ.
- علي بن عبد الكافي السبكي، وولده تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب، الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- علي بن عقيل بن محمد بن عقيل، أبو الوفاء، الواضح في أصول الفقه، تحقيق: د. عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٢٠هـ.
- علي بن محمد الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت.

علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، التعريفات، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
فضل الله مهدي، مدخل إلى علم المنطق (المنطق التقليدي)، دار الطليعة للطباعة، بيروت، ١٩٧٧.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، دار الدعوة.
محب الله بن عبد الشكور البهاري، مسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت، ضبطه وصححه: عبد الله محمود محمد عمر، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.
محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني الحنبلي، أبو الخطاب، التمهيد في أصول الفقه، تحقيق: مفيد أبو عمشة، الطبعة الثانية مؤسسة الريان - بيروت، والمكتبة المكية - مكة المكرمة ١٤٢١هـ.

محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، آداب البحث والمناظرة، تحقيق: سعود العريفي، إشراف: بكر أبو زيد، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، مذكرة في أصول الفقه، الطبعة الخامسة، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ٢٠٠١م.

محمد أمين بن محمود المعروف بأمير بادشاه الحنفي، تيسير التحرير، مصطفى الحلبّي - مصر، ١٣٥١هـ.

محمد بن أحمد السمرقندي، ميزان الأصول في نتائج العقول، حققه وعلق عليه: الدكتور محمد زكي عبد البر، الطبعة الأولى، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، أصول السرخسي، دار المعرفة - بيروت.

محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح المعروف بابن النجار الحنبلي، شرح الكوكب المنير، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الطبعة الثانية، مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة: الأولى، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ١٤٢٢هـ -

محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء الشهير بأبي يعلى، العدة في أصول الفقه، تحقيق: د أحمد بن علي بن سير المبارك، الطبعة الثانية، كلية الشريعة بالرياض، ١٤١٠هـ -

محمد بن عبد الحميد الإسمندي، بذل النظر في الأصول، حققه وعلق عليه: محمد زكي عبد البر، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٤١٢هـ -

محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الأشبيلي المالكي، المحصول في أصول الفقه، تحقيق: حسين علي اليزدي - سعيد فودة، الطبعة الأولى، دار البيارق - عمان، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، الطبعة الأولى، دار الكنتي، ١٤١٤هـ -

محمد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول، تحقيق: الشيخ أحمد عزو، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، ١٤١٩هـ -

محمد بن أبي الحسين البصري المعتزلي، المعتمد في أصول الفقه، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ -

محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، المحصول، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

محمد بن محمد الغزالي الطوسي، معيار العلم في فن المنطق، تحقيق: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ١٩٦١م.

محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد، المستصفي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج، التقرير والتحبير، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ -

محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، الطبعة الثالثة، دار صادر - بيروت، ١٤١٤هـ.

محمود بن عبد الرحمن، أبي الثناء، شمس الدين الأصفهاني، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تحقيق: محمد مظهر بقاء، دار المدني - السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ.

مراد وهبة، المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٧م.
مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.

نجم الدين الطوفي الحنبلي، علم الجدل في علم الجدل، تحقيق: فولفهارت هاينرسشس، دار فرانز شتاينر بيسبادون ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
نظام الدين الشاشي، أصول الشاشي، تحقيق وتعليق: محمد أكرم، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى.

نيقولا ريشر، تطور المنطق العربي، ترجمة: محمد مهران، الطبعة الأولى، دار المعارف، مصر، ١٩٨٥.

يحيى بن موسى الرهوني تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل، تحقيق: الدكتور الهادي شبيلي، ويوسف القيم، الطبعة: الأولى، دار البحوث للدراسات الإسلامية - دبي، الإمارات ١٤٢٢هـ.

يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين، الطبعة الثانية، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.